وزير الصناعة لـ«الوطن»: أتاح للقطاع الخاص شراء التبغ من المزارعين لغاية التصنيع

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار في صناعة التبغ

محمد راكان مصطفى

أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم (١٦) لعام ٢٠٢٤ الذي يجيز للقطاع الخاص الاستثمار في صناعة التبغ وشرائه بهدف تصنيعه وتسويقه مصنعاً.

ويهدف المرسوم إلى فتح الباب أمام القطاع الخاص للدخول في استثمار التبغ بشكل محوكم ومدروس ومخطط، نظراً لما يمتلكه هذا القطاع من مرونة وخبرة تساعد في تجاوز بعض المعوقات التي تؤثر على استثمار هذه الصناعة من خلال القطاع العام الاقتصادي.

ويحقق المرسوم فائدة للمزارعين كما يحقق تطويراً لهذه الصناعة عبر خلق بيئة تنافسية محوكمة في عمليات الشراء والتصنيع والتسويق.

وفيما يلي نص المرسوم التشريعي:

المادة ١- خلافاً لأي نص نافذ يجوز للقطاع الخاص الاستثمار في صناعة التبغ وشرائه بهدف تصنيعه وتسويقه مصنعاً.

المادة ٢- تصدر التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم التشريعي بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الصناعة.

من جهته وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أكد لـ«الوطن» أهمية المرسوم لجهة فتح الباب أمام القطاع الخاص للدخول في استثمارات صناعة التبغ.

ولفت الوزير جوخدار إلى أن الوزارة سوف تصدر التعليمات التنفيذية، وبعد إقرارها يصبح من المتاح أمام القطاع الخاص شراء التبغ من المزارعين لغاية التصنيع.

ونوه وزير الصناعة بوجود خبرة كبيرة في تصنيع التبغ من قبل المؤسسة العامة للتبغ التي تنتج عدة أنواع، وهناك خبرة متراكمة من قبل الفنيين من الممكن استفادة القطاع الخاص الراغب في الاستثمار منها ضمن في هذا المجال.

> جوخدار: هناك خبرة متراكمة للفنيين في مؤسسة التبغ يمكن للمستثمرين الاستفادة منها

الصناعيون يطالبون الحكومة بأن تكون منصفة وتعيد الدعم للصناعة

المصري لـ«الوطن»: زيادة تكاليف الكهرباء عن السعر العالمي يجب أن تتحملها الحكومة!

هناء غانم

يبدو أن الصناعيين لن يتراجعوا عن مطالبهم المتعلقة برفع أسعار الكهرباء رغم أن اجتماع اللجنة الاقتصادية الذي دار مؤخراً بين الجهات المعنية لم يخرج بنتائج مرضية للمشهد الصناعي، علماً أن الصناعيين أكدوا لـ«الوطن» أنهم تقدموا بالحجة والبرهان وأن مطالبهم محقة وأن الصناعي يجب ألا يخرج عن سيناريو إعادة هيكلة الدعم الذي يجب أن يكون بالتساوي مع كل القطاعات.

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري أكد لـ«الوطن» أن الصناعة هي العمود الفقري للاقتصاد وعلى الحكومة أن تكون منصفة وأن تعيد دراسة الدعم لكل القطاعات ومن ضمنها الصناعة مؤكداً أن الصناعة بلا دعم لا يمكن أن تستمر.

وأضاف: نحن ندرك تماماً الإمكانيات المحدودة للحكومة نظراً للعقوبات الشرائية ووقوف التصدير لارتفاع سعر القطع وغيرها.

وقال المصري: نسير في موضوع الطاقات المتجددة إلا أننا نحتاج إلى بعض الوقت حتى تتمكن كل المعامل من التحول إلى الطاقات البديلة، لكن لن نتراجع عن مطالبنا بإعادة توزيع الدعم، موضحاً أن الصناعي متجه بالتأكيد نحو الطاقة البديلة لكن على الحكومة اليوم أن تستمر بدعم الصناعيين بالكهرباء لمدة عام أو عامين على أقل تقدير، كي يتسنى لنا التوجه نحو الطاقة البديلة والمتجددة.

من الجدير ذكره أن اللجنة الاقتصادية كانت قد أصدرت مؤخراً توصية أوضحت فيها نتائج الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٢٤ مع الصناعيين من مختلف القطاعات ومن كل المحافظات لدراسة انعكاس الارتفاع الأخير لأسعار الكهرباء بنسبة /١٢٠/ بالمئة على مختلف القطاعات الصناعية الذي يعد أعلى بكثير من دول الجوار، وأثر في ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة ١٠-٣٠ بالمئة حسب نوع الصناعة ما أدى إلى انخفاض تنافسية المنتج السوري وتراجع عجلة الإنتاج وتوقف الصادرات ونقص الواردات من القطع الأجنبي ما سينعكس على سعر الصرف بشكل كبير، مع تقديم جملة من المقترحات منها: إعادة توزيع الدعم ليشمل الصناعيين أسوة بالقطاع الزراعي وإعطاء فترة سنتين لهذا الدعم ريثما يتمكن الصناعيون من تركيب طاقات بديلة لمعاملهم، وإلغاء الرسوم المفروضة على فواتير الكهرباء والبالغة ٢٣ أو تخفيضها إلى ٥ بالمئة.

وجاءت توصيات اللجنة الاقتصادية التي صدرت بعد الاجتماع الذي تم بحضور وزيري الكهرباء النفط والثروة المعدنية وممثلي اتحاد غرف الصناعة السورية بجلستها رقم /٢٦/ تاريخ ٢٩/٤/٢٠٢٤ بأنه تمت دراسة الموضوع في اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم /١٠/ لعام ٢٠٢٤، وفي لجنة الموارد والطاقة بجلستها الأخيرة تم توضيح أسباب عدم إمكانية تخفيض الأسعار مع إمكانية الأخذ ببعض المقترحات حيث تم التوافق على تكليف اتحاد غرف الصناعة التنسيق مع الجهات ذات الصلة وفق الآتي:

مع وزارة الكهرباء لتكليف مركز بحوث الطاقة لإجراء تدقيق طاقي على بعض المنشآت مجاناً، وتقديم المقترحات بشأن واقعها استهلاكياً من الطاقة والسبل ترشيد ذلك.

مع وزارتي (الكهرباء والصناعة) لإجراء الكشف على المنشآت الصناعية وبيان حاجاتها من مستلزمات الطاقة المتجددة تمهيداً لاستيراد مستلزماتها.

مع وزارتي (الاقتصاد والتجارة الخارجية- الصناعة) ومصرف سورية المركزي لدراسة إمكانية السماح باستيراد مستلزمات الطاقة البديلة كمخصصات صناعية لكل منشأة صناعية من قطع التصدير.

مع وزارة المالية دراسة إمكانية تخفيض السعر الاسترشادي لألواح الطاقة المستوردة حسب السعر العالمي.

مع وزارتي (الزراعة والإصلاح الزراعي- الكهرباء) لوضع دليل إجراءات مبسط يتعلق بالترخيص للطاقات البديلة للصناعيين.

مع وزارة الكهرباء لبحث إمكانية تعديل القرار رقم ٢٨ / م ولعام ٢٠٢٢ والمتعلق بمنح قروض من دون فوائد للصناعيين بحيث يغطي ١٠٠ كيلو واط استطاعة بدل ٢٠ كيلو واط وتقديم دراسة حول إمكانية دعم فائدة القروض الممنوحة لتأمين مستلزمات الطاقة البديلة للمنشآت المحلية المنتجة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة لموافاة اللجنة بمذكرة حول رصيد الصندوق المحدث بموجب المرسوم رقم ٣٧ لعام ٢٠١٥ الخاص بالمدن الصناعية واستخداماته منذ تاريخ إحداثه وخطة العمل الاستخدام أرصدته وبحث إمكانية استخدام الرصيد الحالي في إحداث محطات توليد كهرباء تعمل على الطاقة البديلة.

مع وزارة الصناعة والشركة الوطنية المنتجة للواقط الكهربائية لبحث إمكانية إبرام اتفاقية تتقديم تسهيلات للصناعيين للحصول على الألواح الشمسية.

٢٠ طن طحين مجهول المصدر على أوتوستراد درعا

مصدر في الجمارك لـ«الوطن»: احتجاز شاحنتين وحمولة الطحين والتحقيقات مازالت جارية

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط أكثر من ٢٠ طناً من الطحين (يشتبه بمصدرها) قادمة عبر أوتوستراد درعا باتجاه دمشق.

وبيّن المصدر أن التحقيقات مازالت جارية حول التوسع في تفاصيل القضية لدى المديرية العامة للجمارك وجهات أمنية مختصة مكتفياً بالقول: إن الطحين ضُبط في شاحنتين حمولة كل واحدة ١٠ أطنان ضمن أكياس سعة الكيس ٥٠ كغ حيث تم احتجاز الشاحنتين وحمولة الطحين وسحب عينات من الطحين وإرسالها للمخابر المختصة لإجراء الاختبارات اللازمة ومدى سلامتها.

وتعتبر المديرية العامة للجمارك أن ضبط مادة الطحين من القضايا التي تأخذ حيزاً مهماً من التدقيق والاهتمام والمتابعة ومعرفة كل تفاصيلها ومصدر المادة هل هي مادة دقيق تمويني (مادة مدعومة من الدولة) أم إنها مادة طحين دخل عبر الاستيراد تهريباً وفي الحالتين هي من المخالفات الجسيمة والتي يتشدد القانون في التعامل معها.

وعلى التوازي مع هذه القضية كشف عناصر في مكافحة الجمارك عن ضبط ٥ شاحنات محملة بمادة البطاطا في حمص قادمة من لبنان وتم احتجازها ومصادرة الحمولة وتسليمها للمؤسسة السورية للتجارة الداخلية.

وبيّن المصدر أن هناك تطوراً في أساليب وآليات التهريب ومنها اتباع إدخال المهربات عبر بعض السيارات السياحية بحيث لا تثير الشبهة وخاصة المواد المهربة غالية الثمن، مبيناً أنه في وقت سابق ضبطت سيارة سياحية تحمل معها (مكياجات ومواد تجميل) تزيد قيمتها على ٤٠٠ مليون ليرة.

ولفت إلى أنه تم خلال الأسابيع الماضية ضبط عشرات حالات التهريب التي أسفر عنها الكثير من القضايا والغرامات المالية وأن معظم المهربات مواد غذائية وحبوب ومواد كهربائية تم ضبط معظمها على الطرقات العامة وفي النطاقات الجمركية حيث يتم تكثيف عمل المفارز والمهام الجمركية في المناطق التي تدخل عبرها المهربات والتعامل معها بحزم وضمن أنظمة العمل الجمركي.

وكانت المديرية العامة للجمارك عممت على الإدارات الجمركية (الإقليمية) اتخاذ الإجراءات اللازمة وفق ما نص عليه القانون والتعليمات الناظمة لجهة ترصد وضبط البضائع المهربة أينما وجدت والتنسيق والمتابعة مع رؤساء الضابطات ومع الجهات الأخرى ذات الصلة.

حيث إن تكثيف جهود تتبع ومكافحة التهريب يتم العمل عليها حفاظاً على الاقتصاد الوطني عبر تعزيز تنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي وإنه يتم التركيز اليوم على الممرات والمنافذ غير الشرعية والطرقات الرئيسة ومداخل المدن بهدف ضبط المهربات ومنعها من الوصول للأسواق المحلية.

ويعتبر العديد من العاملين في الجمارك أن هناك بعض المناطق والمنافذ مازالت نشطة في التهريب وخاصة المناطق الحدودية عندما يكون هناك بعض التداخلات الحدودية، الأمر الذي يسمح بنقل البضائع والمهربات بين البلدين كما هي الحال في بعض مناطق حمص الحدودية مع لبنان، على حين تمثل بعض مناطق ريف دمشق أيضاً مناطق تهريب نشطة وخاصة ريف دمشق المحاذية لمحافظتي درعا والقنيطرة، حيث تدخل المهربات من المناطق الحدودية مع لبنان ثم تتجه من ريف دمشق نحو بعض المناطق في محافظة درعا ليعاد نقلها نحو دمشق.

بعد ١٨ عاماً على دخول شركات تأمين خاصة

مساهمة التأمين لا تتجاوز ٠,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي

شركات التأمين تودع أموالها بالمصارف من دون أن تستثمرها

راما العلاف

أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عمار ناصر أغا لـ«الوطن» انخفاض رأسمال شركات التأمين في سورية وعدم مواكبتها للتضخم الاقتصادي الحالي ورأى أن السبب الرئيس في ذلك هو عدم إعادة تقييم أصول الشركات، إضافة لعدم تحقيق معظم الشركات لأرباح جيدة يتم من خلالها زيادة رأس المال، لافتاً إلى أنه عند تأسيس شركات التأمين في سورية كان رأس المال المطلوب عالياً جداً مقارنة مع الأسواق العربية ويصل للضعف أحياناً.

وأشار إلى أن انخفاض رأس المال يؤثر في الفرد كمستثمر في سوق دمشق للأوراق المالية حيث سيعكس رأس المال الضعيف صورة سيئة نوعاً ما عند المستثمر ومن الممكن أن يعزف عن شراء أسهم في هذه الشركات، مضيفاً: وبنفس الوقت يؤثر ضعف رأس المال في حامل الأسهم وذلك من خلال قلة عدد الأسهم وعدم تطورها لعدم وجود زيادة برأس المال من خلال الأرباح والتي يمكن أن توزع أحياناً على شكل أسهم مجانية.

وأضاف: أما عن أثر ضعف رأس المال في الشركات فالأثر محدود لأن حقوق الملكية هي المؤشر الأكثر دقة ووضوح، ولكن بنفس الوقت ضعف رأس المال يحرم الشركة من الحصول على اتفاقيات إعادة تأمين جيدة وخاصة في الاتفاقيات غير النسبية.

وأشار إلى أن الاستثمارات في شركات التأمين السورية محدودة ومن الممكن أن تختصر بالاستثمار في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال شراء أسهم، والاستثمار في الودائع في المصارف السورية، حيث تعتبر شركات التأمين السورية هذه القنوات الاستثمارية هي الخيار الأمثل لاستثمار أموالها.

ولفت إلى أنه من المعروف عالمياً أن شركات التأمين تعمل في منتجات تأمينية يكون الاستحقاق منها طويل الأجل وغالباً هي تأمينات الحياة، وتدفع شركات التأمين كلفاً عالية للحصول عليها بهدف خلق كتلة نقدية كبيرة ووضعها باستثمارات طويلة الأجل وتحقيق عائد استثماري عال، وهنا أؤكد أن العمل ليس خاسرا عند الاكتتاب ولكن عائد الاكتتاب ضعيف والهدف العائد الاستثماري من الأقساط المحصلة، وهذا النوع من الاستثمار غير موجود في السوق السوري وذلك بسبب ضعف الاكتتاب في تأمين الحياة ولأسباب كثيرة أهمها الواقع الاقتصادي الصعب للمواطن السوري وضعف الوعي التأميني.

من جهته رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حماة الدكتور عبد الرحمن شعبان محمد في حديثه لـ«الوطن» أن قطاع صناعة التأمين في سورية لا يزال ضعيفاً بالمقارنة مع قطاعات صناعة التأمين في الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية، إذ يسهم بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ٠,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما قورنت بنسبة مساهمته في الدول الأخرى التي قد تصل في بعض الدول إلى نحو ١٥ بالمئة.

ولفت محمد إلى أنه نتيجةً للتطورات التي حدثت في سوق التأمين السورية، وخصوصاً بعد صدور المرسوم التشريعي رقم /٤٣/ لعام ٢٠٠٥ سمح بالترخيص لشركات التأمين الخاصة لمزاولة أعمالها التأمينية، ونظراً لأهمية التأمين ودوره في التنمية الاقتصادية، فسمح لدخول ١٢ شركة تأمين خاصة بالدخول والعمل مع المؤسسة العامة السورية للتأمين. ويبلغ رأسمال هذه الشركات نحو ١٤,٠٥ مليار ل.س، وتتراوح رؤوس أموال الشركات بين ٨٥٠ مليون ل.س. ومليار ل.س.

وأشار إلى أن رؤوس أموال بعض شركات التأمين بقيت كما هي عليه في التأسيس ودون أي زيادة؛ لأن الممارسات التقليدية لعلم وعمل التأمين هي السائدة في السوق رغم مضي نحو ١٨ عاماً على دخول القطاع الخاص لها، مؤكداً الدور المأمول من هيئة الإشراف على التأمين للنهوض بقطاع التأمين من خلال زيادة رأسمال شركاته وتنشيط جوانبه الفنية التأمينية والاستثمارية ليأخذ دوره الحقيقي في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أسوة في التأمين في الدول الأخرى.

ورأى محمد ضرورة زيادة رأسمال شركات التأمين لعدة أضعاف عما هي عليه، ما يخلق الجدية اللازمة من الشركات لاستثمار أموالها في مجالات تنموية حقيقية بعيداً عن تخزينها في المصارف، إضافة إلى تشجيع الاندماج بين شركات التأمين لزيادة رأسمالها، وتشريع قوانين وأنظمة جديدة تسمح لشركات التأمين بالاستثمار في استثمارات حقيقية تساهم في التنمية الاقتصادية.